

الوحدة الأولى

مفهوم الائتمان وأنواعه

أولاً - مقدمة:

تلجأ المؤسسات إلى البحث عن مصادر تمويل جديدة عندما تكون مصادر التمويل الذاتية غير كافية لمواجهة احتياجاتها، أو أنها لا ترغب في استعمال المزيد منها لأسباب تتعلق بالربحية أو التوقيت.

وباستعراضنا لعدد من الهياكل المالية في المشروعات التي تنتمي إلى صناعات مختلفة نلاحظ أن هناك اختلافاً كبيراً في مكونات هذه الهياكل المالية، فبعضها يعتمد على التمويل الذاتي لتمويل أصوله وتوفير احتياجاته المالية، والبعض الآخر يعتمد على المصادر الخارجية بأنواعها المختلفة سواء قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل أو طويلة الأجل.

ويرجع ذلك الاختلاف إلى وجود مجموعة من العوامل التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد مصادر التمويل التي سيتم استخدامها في المشروع. ونظراً لاختلاف ظروف كل مشروع فإن هذه العوامل تتغير وتتفاوت في أهميتها النسبية من مشروع لآخر، وأيضاً حسب ظروف الصناعة التي ينتمي إليها.

والإدارة الناجحة هي التي تعمل على تنوع مصادر الحصول على الأموال وعدم تركيزها في مصدر واحد وذلك للأسباب التالية:

- أ- الحاجة للتمويل لا تأخذ شكلاً منتظماً.
- ب- تقليل تكلفة الحصول على الأموال.
- ت- عدم وضع المشروع تحت رحمة مصدر واحد تتحكم فيه.

كما أن الإدارة الرشيدة هي التي تعمل على توزيع الاستثمارات على كل أنواع الأصول المستخدمة في المشروع بصورة متوازنة وعدم تركيزها في أصل واحد فقط وهذا ما يطلق عليه اصطلاح الكفاءة الاقتصادية للأموال.

ونجد أن منشآت الأعمال تحصل على احتياجاتها المالية من مصادر عديدة بعضها طويلة الأجل ومتوسط وبعضها الآخر قصيرة الأجل .

السؤال ما هي مصادر التمويل الأساسية للمشروعات؟

(1) مصادر التمويل قصير الأجل Short twerm Finance .

والتي تتكون بشكل رئيسي من:

أ- الائتمان التجاري وأهم أشكاله Commercial crédit :

1- الحساب الجاري (الحساب المفتوح).

2- الكمبيالات والسندات الإذنية.

ب- الائتمان المصرفي بأشكاله Bank crédit :

1- القروض غير المكفولة بضمان.

2- القروض المكفولة بضمان أصول المشروع أو بضمان الحسابات المدينة أو بضمان المخزون السلعي .. إلخ.

ت- الأوراق التجارية commercial papers.

(2) مصادر التمويل متوسط الأجل:

وتشمل:

1. القروض المصرفية المتوسطة الأجل.

2. شراء الآلات والمعدات بالتقسيط.

3. التمويل المحول.

(3) مصادر التمويل طويل الأجل:

وتشمل ما يلي:

1- أموال الملكية (المصادر الداخلية).

أ- الأسهم العادية (رأس المال المدفوع).

ب- الأسهم الممتازة.

ت- الأرباح المحتجزة.

2- الاقتراض (المصادر الخارجية).

أ- الإسناد.

ب- القروض طويلة الأجل من البنوك والمؤسسات المالية.

وبالنسبة لمصادر قصيرة الأجل يجب على المدير المالي بعد معرفته بطبيعة الأموال المتاحة وتحديد الاحتياجات المالية للمنشأة خلال العام المقبل، وبعد أن يعدد التشكيلة المثلى للتمويل بالقروض وحقوق الملكية، فعليه أن يحدد المصادر القصيرة الأجل التي يلجأ إليها لتوفير احتياجاته المالية وبذلك يعد قرار التمويل قصير الأجل قراراً مهماً جداً بالنسبة للمنشآت لما له من أثر على كيفية وتسهيل سيرورة نشاطها، كما تتوقف درجة ونوعية الاعتماد على التمويل قصير الأجل وعلى طبيعة عمل كل منشأة.

ثانياً- تعريف التمويل قصير الأجل، أسباب اللجوء إلى مصادر التمويل قصير الأجل:

يقصد بالتمويل قصير الأجل تلك الأموال التي تحصل عليها المنشأة من الغير وتلتزم بردها خلال فترة لا تزيد عادة عن سنة (هندي: 1997، 5)، وهي إما ائتمان مصرفي أي قرض لمدة سنة وإما ائتمان تجاري أي بضاعة كالدائنين وأوراق الدفع. وإما أوراق تجارية كالسندات (نفس المرجع، 79).

كما تعرف على أنها: البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال والاختيار بين تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب الكمية والنوعية لاحتياجات والتزامات المنشأة المالية (نفس المرجع، ص 77).

ويعد التمويل قصير الأجل من الوسائل المالية المهمة لتمويل عمليات الاستثمار، التي تتم خلال فترة زمنية نسميها بدورة الاستثمار سواء أكانت صناعية أو تجارية (حسون: 2007، 238).

وبصفة خاصة نلاحظ أن الكثير من المشروعات الصغيرة تنظر إلى الائتمان قصير الأجل، سواء من البنوك أو الموردين كمصدر مستمر لرأس المال اللازم طالما أنهم يحتفظون بمركزهم الائتماني ويستطيعون مقابلة التزاماتهم عند حلول ميعاد السداد. ويستخدم التمويل قصير الأجل غالباً لتمويل العمليات الجارية الخاصة بالمشروعات.

أما فيما يخص كيفية المفاضلة بين مصادر التمويل قصير الأجل فإنه يمكن القول بأن هناك اعتبارين أساسيين للمفاضلة هما :

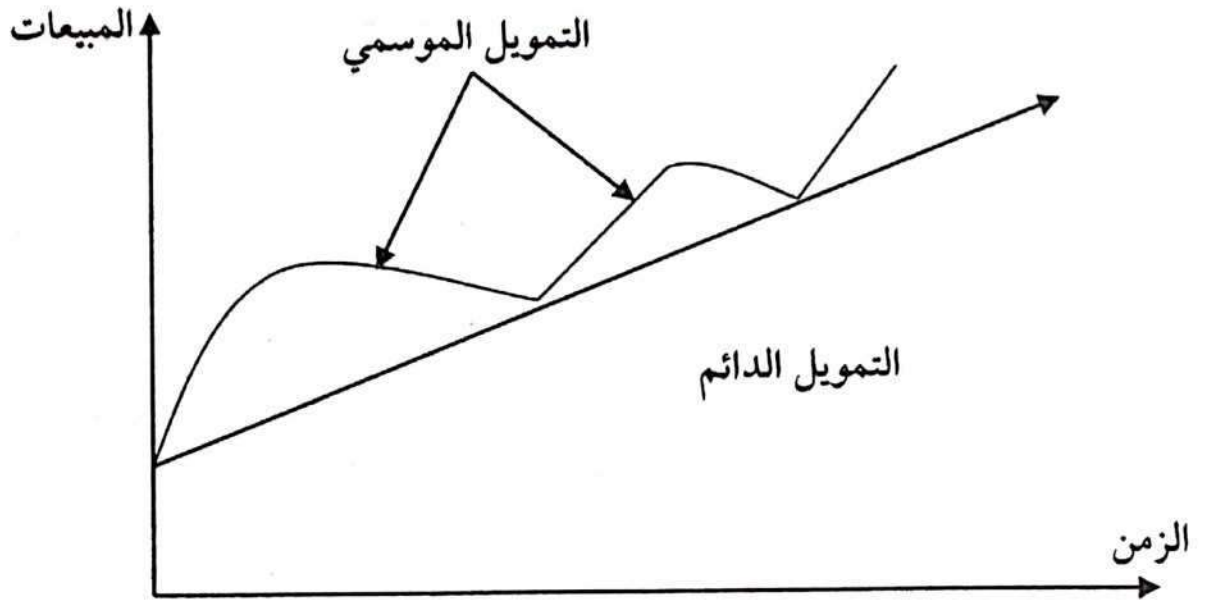
(1) التكلفة أي الأعباء التي تتحملها المنشأة على شكل معدلات فائدة.

(2) ودرجة إتاحة المصدر أي مدى إمكانية الاعتماد عليه في تزويد المنشأة بالاحتياجات المطلوبة.

السؤال ما هي أسباب اللجوء إلى مصادر التمويل قصير الأجل؟.

هناك مبررات للحصول على التمويل قصير الأجل منها: الملاءة بين طبيعة المصدر والاستخدام، لكن هناك مبررات أخرى للحصول على التمويل قصير الأجل منها (عقل: 2006، 76):

- الاحتياجات الموسمي: حيث ترتفع احتياجات المؤسسة إلى التمويل في ذروة النشاط الموسمي، وتنخفض هذه الحاجة بالانتهاء التدريجي للموسم أو للدورة التجارية ويقدم الاقتراض قصير الأجل بحكم شروطه فرصة للمؤسسة لإعادة الأموال المقرضة إلى مصدرها بعد انتهاء الموسم، بعكس الاقتراض طويل الأجل حيث تبقى الأموال عاطلة عن العمل، أو تحقق دخلاً منخفضاً طوال الفترة خارج النشاط الموسمي. هذا ويمكن توضيح طبيعة الاحتياجات الموسمية من خلال الشكل التالي:



المصدر : مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ، مكتبة المجتمع العربي ، ط1 ، عمان ، الأردن ، 2006 ، ص 77

الشكل رقم (1) الاحتياجات الموسمية

- السهولة النسبية للحصول على القروض القصيرة الأجل: لانخفاض مخاطرها بالنسبة للدائنين مقارنة بمخاطر القروض طويلة الأجل، وذلك لأهمية عنصر الزمن في المخاطر التي يواجهها المقرضون.
- انخفاض كلفة القروض القصيرة الأجل: بالمقارنة مع كلفة القروض الطويلة الأجل، لانخفاض مخاطرها بشكل عام.
- قد يكون الخيار الوحيد المتاح أمام المؤسسة: خاصة في حالة صعوبة طرح أسهم جديدة أو الاقتراض الطويل الأجل لأسباب تتعلق بظروف السوق أو الكلفة.
- قد يكون بدون كلفة: خاصة في حالات الائتمان المقدم من الموردين الذي لا يمنحون أية خصومات لتشجيع الدفع النقدي. أحياناً قد تتمكن المنشأة عن طريق الائتمان قصير الأجل أن تستخدم أموال الغير بدون مقابل أي بدون دفع فائدة، فلو فرضنا أن تاجراً يمنح تاجراً آخر مهلة قدرها 60 يوماً لسداد قيمة الفاتورة ، فإذا لم يكن خصماً نقدياً يدفع للمدين فإن الإدارة المالية الرشيدة تنادي بتأخير سداد قيمة الفاتورة حتى نهاية مدة الشهرين، مع استخدام هذه الأموال طيلة هذه المدة، والحقيقة هنا أن مشتري البضائع قد حصل على قرض بدون فائدة لمدة شهرين.

- القروض قصيرة الأجل يمكن أن تتحول إلى قروض متوسطة أو طويلة الأجل: عند موافقة البنك على تجديدها.

ثالثاً- تعريف الائتمان، العوامل، المبادئ:

يقتصر النشاط الائتماني في البنوك التجارية عادة على القروض قصيرة الأجل ، إلا أن هذه القروض قد تتحول بحكم تجديدها إلى قروض متوسطة الأجل ، ولذلك فمن الطبيعي أن تتجه هذه البنوك نحو الإقراض القصير والمتوسط الأجل (سعد، 1992) وتسعى البنوك التجارية من وراء ذلك إلى تحقيق الأغراض التالية : (Valentine and Mason, 1984)

الأمان - الربحية - السيولة - الضمان - الانتشار - تلبية احتياجات المقترضين ، هذا وقد تعددت تعاريف الائتمان ، فعرف بأنه: عبارة عن سلسلة واضحة نسبياً لأنشطة تتضمن الحصول على القرض والتي تقود إلى نجاح أو عدم نجاح استرداد القرض (Altman , 1980). كما عرف بأنه: الثقة التي يوليها البنك إلى شخص ما طبيعياً أم كان معنوياً بحيث يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكفله لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين يقوم في نهايتها العميل بالوفاء بالتزاماته. (غلاب ، 1993).

يمكن تعريف الائتمان بأنه: ذلك النشاط الخاص بتزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع باحتياجاتها من الأموال، إما في صورة نقدية أو عينية، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة. ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للدائن استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر.

ويلاحظ على هذه التعريف:

1. إن الائتمان لا يقتصر على منح دائنية أموال نقدية فقط، بل يمكن أن يكون في صورة عينية في شكل آلات ومعدات أو خدمات دون أن يحصل على مقابلها نقداً، على أن يتعهد العميل بسداد قيمة هذه الآلات والمعدات أو كافة السلع التي حصل عليها في تاريخ محدد.

2. لا بد أن يكون للائتمان تاريخ للسداد سواء دفعة واحدة أو على عدة أقساط وهذا يتوقف على طبيعة الاتفاق الذي يتم بين الدائن والمدين.

3. لا بد من توافر مجموعة من الضمانات حتى يضمن الدائن المقرض استرداد أمواله وعدم ضياع حقوقه.

وعرف أيضاً بأنه: الثقة التي يوليها البنك لعميله في إتاحتها مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينة، على أن يتم سدادها بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه. (الخضيرى، 1987)، تحكمه في ذلك العديد من العوامل العامة من أهمها: (غلاب، 1993)

- السياسة العامة للدولة والتي تحددها السياسة الائتمانية للبنك المركزي .
 - الحد الأدنى لاحتياجات القطاعات من الائتمان المصرفي .
 - المحددات الخاصة بالبنك والموقع والحجم ونوعية الموارد المتاحة للإقراض والارتباطات السابقة .
 - تكلفة الإقراض والعائد المتوقع في ظل ظروف المخاطرة .
- كما تحكمه أيضاً العديد من المبادئ التي تركز إلى حقائق مرتبطة بالعميل طالب الائتمان وأنشطته المختلفة مثل: (عبد ربه، 2000)

1. المركز المالي للعميل .
2. شخصية العميل ومركزه الاجتماعي وسمعته في السوق.
3. الغرض الممنوح من أجله الائتمان ومدى توافقه مع نشاط العميل وقدرته على التوسع.
4. طبيعة الضمانات المقدمة وقدرتها التسويقية .

وفي هذا الإطار فإن الاستراتيجية الائتمانية التي تتبناها الإدارة المصرفية تكون عادة منسجمة مع تحقيق تلك المبادئ من خلال الاعتماد على مجموعة من الاعتبارات التي تحكم الأنشطة والفعاليات الاقتراضية للمصرف كالمحافظة على سلامة التوظيف، وحسن استخدام الموارد المالية المتاحة والتقيد بالضوابط العامة التي يقررها البنك المركزي، خاصة فيما يتعلق بنوعية وحجم

6- سياسة البنك المركزي:

يضع البنك المركزي عادة مجموعة من الضوابط للبنوك لضبط عمليات الائتمان وفقاً لمقتضيات الحالة الاقتصادية السائدة في البلد وذلك فيما يتعلق بحجم الإقراض ونوعيته وحدوده القصوى ، والتي ترتبط جميعها بالحالة الاقتصادية ومستوى وحجم الكتلة النقدية وتوجهات السياسة النقدية للبنك المركزي .

رابعاً- أنواع الائتمان:

يمكن تقسيم الائتمان إلى:

1. الائتمان المصرفي .

2. الائتمان التجاري.

1- الائتمان المصرفي:

يعرف الائتمان المصرفي على أنه الثقة التي يمنحها البنك لعميله، بأن يقدم له مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد وذلك خلال فترة زمنية يتفق عليها فيما بينهما، وبضمانات معينة، وبعائد مادي متفق عليه، على أن يسدد بشروط وفي أوقات محددة.

لذلك يعتبر الاقتراض من البنوك التجارية من أهم مصادر التمويل قصيرة الأجل للشركات بعد الائتمان التجاري ، ويدخل هذا النوع من الاقتراض في الميزانية العمومية للشركة في بند قروض مصرفية قصيرة الأجل والتي قد تتحول مع عدم القدرة على السداد إلى ما يسمى بالسحب على المكشوف وتجعل البنوك التجارية مركزاً مهماً في أسواق النقد القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل ، لأنها توفر للشركات الأموال الضرورية والتسهيلات اللازمة لأنشطتها سواء التجارية والصناعية بصفة مستمرة، كما أنها تساهم في تمويل عمليات التوسع والنمو للشركات.

2- الائتمان التجاري:

يقصد بالائتمان التجاري ذلك الائتمان قصير الأجل الذي يمنحه المورد إلى المشتري بسبب بيعه بضاعة أو خدمة، ويعتبر الائتمان التجاري من أهم مصادر التمويل قصير الأجل للشركات الصغيرة الحجم التي لا تستطيع سداد قيمة مشترياتها فوراً للموردين ولا تستطيع الحصول على تمويل من مصادر أخرى.

الوحدة الأولى: مفهوم الائتمان وأنواعه

الإقراض وهيكل أسعار الفائدة والعمولات والنسب النقدية والمصرفية والتي تصب جميعها نحو تعزيز القدرة التنافسية للمصرف في مواجهة التحديات والمخاطر ، وبالتالي فإن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في صياغة الإستراتيجية المصرفية وآلية تطبيقها. وأهمها : (الهندي ، 1999)

1- رأس المال:

يؤثر رأس المال في السياسة الإقراضية من خلال وجود علاقة قانونية بين مقدار رأس المال من جهة وحجم الائتمان الممنوح من جهة أخرى ، كما أن رأس المال يعدّ حاجزاً وقائياً يمنع تسرب الخسائر إلى الودائع .

2- الربحية :

يعدّ المصرف أحد المؤسسات الهادفة إلى تحقيق الربح ، وبالتالي فإن السياسة الإقراضية للمصرف تقوم على أساس تحقيق الربح من خلال اعتماد سياسة إقراضية مرنة أو متشددة وفقاً لهامش المخاطرة التي يمكن للمصرف أن يتحملها .

3- المركز المالي للمقترض :

تعتمد المصارف على مجموعة من المؤثرات المالية التي تعكس الملاءة المالية للعميل وقدرته على الوفاء بالتزاماته .

4- حاجات الاقتصاد الوطني :

تخضع السياسة الائتمانية لحاجات المجتمع من الائتمان وبالتالي فهي تتأثر بمستوى النشاط الاقتصادي ، وغالباً ما تلجأ إلى التنويع في القروض لتلبية الحاجات الاقتصادية المختلفة من الائتمان لزيادة حجم الاستثمارات والإسهام في التنمية الاقتصادية .

5- استقرار الودائع :

لا شك أن استقرار الودائع لها تأثير مباشر على السياسة الائتمانية ، فكلما كانت الودائع تتمتع بالاستقرار النسبي فإن قدرة المصرف على منح الائتمان تزداد مما يمنحها الفرصة المناسبة لمنح الائتمان بدرجة أكثر تنوعاً وحجماً .